زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني دراسة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظة بيت لحم

إعداد

الباحث / سليمان موسى محمد تعمري

باحث ماجستير في الآداب تخصص علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام : ١/ ٩/ ٢٠٢١م

تاريخ القبول : ١٠/ ٩/ ٢٠٢١م

ملخص:

جائت الدراسة بعنوان " **زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني دراسة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظة بيت لحم من عام ٢٠١٨/٢٠١٤** "، وقد اعتمدت على منهج التحليل الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظة بيت لحم والبالغ عددهم (٨٣٨٧)، واستعان الباحثون بإداة الاستبيان لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (١٤٧) طالب وطالبة تم توزيع الاستبانة عليهم.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05% في ""زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية تعزى لمتغير الجنس."كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية"تعزى لمتغير السنة الدراسية."لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في "زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية" تعزى لمتغير الجامعة.

Abstract:

The Studies Entitled"Increasing The Popularity Of The Sites Of Social Communication And Their Reflection On Cybercrime In The Palestinian Society A Study From The Point Of View Of The Students Of Palestinian Universities In Bethlehem Government From Year 2014/2018"The Study Aimed At Identifying The Effect Of Increased Demand On The Use Of Social Networking Sites And Their Reflection On Cybercrime In The Palestinian Society. The Study Was Based On The Descriptive Analytical Approach. The Study Population Was Composed Of All(8387)Palestinian Students In Bethlehem Government The Researchers Used The Questionnaire To Collect The Data. The Sample Of The Study Consisted Of (147)Students And a Questionnaire Was Distributed To Them.

1.There Are No Statically Significant Differences At The Level Of Significance a Less Or Equal %0.05 In Increasing The Popularity Of The Use Of Social Networking Sites

مقدمة :

مما لا شك فيه أن موضوع التطور التكنولوجي والذي صاحبه التطور بمختلف المجالات وبخاصة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت هو حديث الساعة في الفترة الأخيرة وحتى يومنا هذا، ولكن كل تطور مصحوب إما بجانبين إما سلبيًا أو إيجابي وهنا نستذكر الإيجابيات لهذه المواقع وشبكات الإنترنت منها سهلت عملية التواصل بين الأفراد في مختلف أنحاء العالم وجعلت الكرة الارضية تبدو كقرية صغيرة، غير أنها جعلتنا على اطلاع مستمر بما يجري من حولنا في مختلف أنحاء العالم، ولكن بالتاكيد لها جوانب سلبية كثيرة ناتجة عن العامل الرئيس ألا وهو الاستخدام السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت؛ بهدف تحقيق مصالح شخصية للأفراد منها المكاسب المادية أو المعنوية أو إلحاق الضرر بالآخرين سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو المجتمعي والعالمي، ومن هنا ظهرت وانتشرت بما يعرف بظاهرة (الجرائم الإلكترونية) وبخاصة في المجتمع الفلسطيني.

أولًا ـ مشكلة الدراسة:

تعد التكنولوجيا من أبرز نتاج التقدم والتطور العلمي والمعرفي الذي وصل إليه العالم في عصرنا الحديث، وهي تمثل الجانب المادي والحضاري لمختلف دول العالم، وبخاصة الدول المساهمة في تطورها وتعرف كيفية استخدامها في مصالحها، وأسهم هذا التطور بالتقدم في الكثير من المجالات الصناعية والاقتصادية.

لكن بكل تأكيد كل تطور وتقدم مصحوب بنتائج سلبية وإيجابية تتمثل في كيفية استخدام أفراد المجتمع لها ومدى معرفتهم العلمية والمعرفية في أهمية وخطورة التكنولوجيا، وهذا أيضا يتمثل بالثقافة العامة للمجتمع؛ حيث نرى في المجتمعات الغربية من قبل أفرادها لديهم المعرفة والخبرة في استخدام التكنولوجيا والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الذين هم يعدون من أسهم في هذا التقدم، ولكن في ظل العولمة والانفتاح بين دول العالم حيث أدى وصول التكنولوجيا وكافة أجهزتها إلى الدول العربية

وبخاصة في مجتمعنا الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال وأساليبه المنهجية في الضغط واستغلال أجهزة التكنولوجيا من قبل أجهزته الأمنية في إسقاط وابتزاز وبخاصة فئة الشباب، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: **ما تأثير زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني دراسة من وجهة نظر طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظة بيت لحم؟** ويتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية كالآتي:

ثانيًا ـ تساؤلات الدراسة

١- ما مدى تأثير القواعد والتشريعات القانونية الفلسطينية في الحد من الجرائم الإلكترونيه في المجتمع الفلسطيني؟

٢- ما مدى المسئولية الأسرية تجاه مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني؟

٣- ما مدى تأثير المؤسسات التعليمية في الحد من الوقوع في الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني؟

ثالثا ـ أهداف الدراسة :

١- تعرُّف تأثير القواعد والتشريعات القانونية الفلسطينية في الحد من الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

٢- تعرُّف المسئولية الأسرية تجاه مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

٣- تعرُّف تأثير المؤسسات التعليمية في الحد من الوقوع في الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

رابعًا ـ أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

ستكون الدراسة مرجعا للباحثين والأكاديمين ولطلبة الجامعة عند الحاجة إليها كدراسة سابقة في المجتمع الفلسطيني، وسيتم وضعها في مكتبة الجامعة للاطلاع عليها من قبل المهتمين وهي مرجع بشكل عام لجميع الأفراد الذين يدرسون الموضوع نفسه، فستكون هذه الدراسة دراسة سابقة لهم للاستفادة منها والنظر إليها.

الأهمية التطبيقية :

ستقدم نتائج الدراسة بعض الإستراتجيات لحث أفراد المجتمع على الاستخدام السليم لمواقع التواصل الاجتماعي وتجنب الوقوع في مخاطرها، كما ستقدم نتائج وتوصيات للأشخاص الذين تعرضوا لمشكلة الوقوع في الجرائم الإلكترونية والعمل على كيفية مواجهتها.

خامسًا ـ النظريات التي فسرت زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية:

الفعل الاجتماعي (Theory of social action) (أهم روادها العالم ماكس فيبر، والعالم تالكوت بارسونز) ظهرت هذه النظرية في أوائل القرن التاسع عشر.

ينشا المجتمع من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يقصد به سلوك الناس الذين يرتبطون بعضهم بعضًا عن وعي ويقوم الناس بتشكيل النظم من خلال عملية التفاعل مع أن الناس تقوم بإنشاء مؤسسات، مثل: المصانع، والمدارس، ودور العبادة فإن هذه المؤسسات تؤثر بدورها في الناس ويعود ذلك في جانب منه إلى وجود ضغوط لمراقبة قواعد هذه المؤسسات وإجراءاتها (مصطفى عبدالجواد ، ٢٠٠٩، ص ٦٨).

ويرى فيبر أن التغير الاجتماعي يمكن أن يحدث لأسباب كثيرة. وبلغت أكثر دقة فإن التغير الاجتماعي متعدد العوامل وفقا لتحليل فيبر؛ فالأفكار والاختراعات الجديدة والحروب، وصعود وأفول جماعات القوة والأفراد المؤثرين وغيرها من العوامل كلها تسهم في التغير التاريخي وتعجز منه (مصطفى عبدالجواد ، ٢٠٠٩، ص٦٩).

ويشير الباحث إلى وجود علاقة قوية بين التغير الاجتماعي والثقافي الذي حدث في المجتمع الفلسطيبني بفعل الاختراعات التكنولوجية الحديثة والأفكار السلبية في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في الجرائم الإلكترونية، وأيضا وجود عدة عوامل أسهمت في انتشار هذه المشكلة في الفترة الأخيرة منها ضعف الرقابة وسلطة الوالدين، والتي تعد من وسائل الضغط الأولى على الأبناء والتي بدورها هي المسئول الأول عن سلوك أبنائها وتصرفاتهم بالإضافة إلى جماعات القوة الأخرى مثل السلطات المحلية والقانونية في المجتمع الفلسطيني.

ويعد نسق الثقافة والقيم هو النسق الذي يحتل مكانة محورية في مجموعة أنساق الفعل الاجتماعي، وهو يتكون من مجموعة القيم والأفكار والتوجيهات التي تشكل الرموز الأساسية التي تضبط التفاعل الاجتماعي. ويحتوي نسق الثقافة والقيم على ثلاثة أنماط من التوجيهات القيمية والتوجيهات الإدراكية والتوجيهات الوجدانية والتوجيهات التقويمية وهي كلها تتحكم في سلوكيات الفاعل حسب طبيعة السلوك أو الفعل، وتؤدي الثقافة فاعليتها من خلال استيعاب الفرد لها ومن خلال عمليات التنشئة. (علي ليلة، محمد الجوهري، علياء شكري ،٢٠١٠، ص١١١)

نظرية الصراع (Conflict theory) (أهم روادها العالم كارل ماركس، والعالم هربرت ماركيوز، والعالم هيبر ماس)، **وقد** ظهرت هذه النظرية في أوائل القرن التاسع عشر.

حيث أطلق ماركس مصطلح الوعي الزائف على تلك المعتقدات الامتثالية المضللة من وجهة نظره. ويشير الماركسيون المعاصرون إلى التعليم ووسائل الإعلام بوصفه وسائط أساسية للهيمنة الأيديولوجية ويشار إلى هذا التحليل بمصطلح نظرية الأيديولوجية المسيطرة، ومن المهم الإشارة إلى أن ماركس لم يقل إن الأفكار وحدها هي التي يمكن أن تغير المجتمع تغيرا جذريا؛ فقد ذهب إلى أن الشرط الأساسي لتغير في المجتمع يتحقق عندما يتطور التناقض أو التناقضات الأساسية إلى درجة تهدد النظام الاجتماعي القائم بالانهيار (مصطفى عبدالجواد ،٢٠٠٩، ص ١٧٢ – ١٧٣)

يرى أنصار هذه النظرية أن الاختلافات الثقافية والأخلاق وكذلك التناقضات الطبقية التي ينطوي عليها الواقع الاجتماعي لها دور كبير في تفسير نشاطات جماعات الإجرام المنظم، فمن وجهة نظرهم أن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة تكمن في آليات تطور النظام الرأسمالي والعولمة بجميع أصعدتها وفي رأي أنصار هذا الاتجاه أن هذه الهيمنة الرأسمالية الاستغلالية كان من أبرز نتائجها تدمير التماسك الاجتماعي، وظهور الكثير من صور الانحراف والتي من أبرزها الجريمة المنظمة وما يصاحبها من عنف وفساد ورشاوى (ناجي محمد سليم هلال ، ٢٠١٥، ص٢٦- ٢٧).

سادسًا- الدراسات السابقة:

الدراسات الأجنبية

دراسة فيرمون (Fairmon, 2011) بعنوان " الاستخدام الجنائي لوسائل الإعلام الاجتماعية "، وتكونت الدراسة من٦٤ صفحة، وهدفت الدراسة إلى تعرُّف الارتفاع الهائل في شعبية وسائل الإعلام الاجتماعية على مدى السنوات الخمسة الماضية إلى تغيير جذري فبالتواصل الشخصي، سواء عبر الإنترنت أم خارجها. شعبية المواقع، مثل: Facebook ٧٥٠ مليون نشط، ويوتيوب ما يقرب من ٥٠٠ مليون مستخدم، وTwitter® ٢٠٠ مليون مستخدم، مما جعل التواصل للناس ليس فقط مريحًا، ولكن بشكل فوري – مما يسمح للمستخدمين بالاتصال والتواصل مع أي شخص يستخدم الإنترنت في ثوان، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت النتائج إلى الآتي:

١- توخي الحذر عند النقر فوق الروابط التي تتلقاها في الرسائل الواردة من أصدقائك على الشبكات الاجتماعية الخاصة كموقع إلكتروني. قم بمعالجة الارتباطات في الرسائل الموجودة على هذه المواقع كما تفعل الارتباطات في رسائل البريد الإلكتروني.

٢- اعرف ما قمت بنشره عن نفسك. فالطريقة الشائعة أن المتسللين يقومون باقتحام الحسابات الأخرى.

دراسة جاري جوردن، آي كيرتس (Gary Gordon George, E. Curtis 2011) بعنوان" تزايد التهديد العالمي من الجرائم الاقتصادية والجرائم الإلكترونية " إلى تقديم تقييم للحالة عن الجرائم الاقتصادية والإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية وبيان دور القانون والعمل التشريعي والتدريب والتعاون الدولي المطلوب أيضا، وقام الباحث باستخدام المنهج التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- القوانين واللوائح ونظم التقارير المحسنة. حيثُ إن هناك الكثير من مشاريع القوانين المعلقة في الكونغرس التي تتعامل مع الاحتيال الجنائي المرتكبة في الإنترنت، وسرقة الهوية، والقضايا المتعلقة بأمن الإنترنت والهجمات على مواقع الويب.

٢- يجب أن يستخدم هذا التشريع لغة سهلة للتكيف مع التغيرات التكنولوجية في المستقبل للمساعدة في ردع الجريمة الاقتصادية، وعلاوة على ذلك، سوف تتطلب الجهود التشريعية مداخلات واسعة النطاق من أجل يقلل من خطر التشريعات الشاقة.

ودراسة آريك هول (Eric Hall,2014) بعنوان " الشبكات الاجتماعية وسرقة الهوية في الرقمية "، وتكونت الدراسة من ١١ صفحة، وهدفت الدراسة إلى تبيين ضعف الوسائل الاجتماعية لمستخدمي الشبكة لتحديد هوية السرقة عند مشاركتهم الشخصية معلومات الهوية على الإنترنت. وتقاسم التفاصيل، مثل: العمر، والجنس، والعنوان، والمعلومات الشخصية الأخرى، مثل: الصور الفوتوغرافية، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

١- صعوبة في وجود آليات وقائية في مكان، وهو أن مواقع الشبكات الاجتماعية لديها مصلحة مكتسبة بالتعزيز بدلا من منع تقاسم المعلومات.

٢- كما أكدت الدراسة أن جريمة الهوية منتشرة، مما يجعل تحسين المخاطر صعبة.

الدراسات العربية:

دراسة (محمد خليفة ٢٠١٢) بعنوان : "دراسة نقدية للإطار القانوني للجرائم الإلكترونية في فلسطين " إلى تحليل الأحكام المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الواردة في كل من مشروع قانون المعاملات الإلكترونية ومشروع قانون العقوبات؛ لتحديد قدرة وكفاءة هذه البنود على مكافحة الجرائم الإلكترونية في فلسطين.

وقد استخدم الباحث في دراسته عقد المقابلات الشخصية مع الأطراف ذات العلاقة، وعقد ورشة عمل متخصصة ودعت إليها الأطراف المعنية، وقد هدفت هذه الورشة إلى معرفة آراء وتوجيهات تلك الأطراف وتوسيع دائرة المناقشة والتحليل، وأيضا هذه كانت من الأساليب المنهجية التي اتبعها الباحث في دراسته، وعدد صفحاتها ٥١.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- أن الجرائم الإلكترونية ظاهرة موجودة في الأراضي الفلسطينية ، مباشرة. بدأ انتشارها بالتزايد منذ بضع سنوات، ولكن نظرا لعدم وجود قانون أو منظومة قوانين حديثة لمكافحتها؛ فإنه لا يتوفر بيانات رسمية موثوقة.

٢- يتأثر انتشار هذه الجرائم بانتشار استخدام الإنترنت في الأراضي الفلسطينية بشكل طردي، وبارتفاع معدلات البطالة، وعدم وجود القانون الملائم الذي يعاقب على الجرائم الإلكترونية.

ودراسة (رشا أديب محمد عوض ٢٠١٤) بعنوان: "آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي للأبناء في محافظة طولكرم من وجهة نظر ربات البيوت "، في جامعة القدس المفتوحة، وعدد صفحات البحث ٧١، وهدفت هذه الدراسة إلى تعرُّف الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام مواقع التوصل الاجتماعي وكذلك تحديد ساعات استخدام الأبناء لمواقع التوصل الاجتماعي، وتحديد أيضا الموضوعات الرئيسة التي تشغل بال الأبناء التي من أجلها يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٠٠) ربة بيت من محافظة طولكرم، وأعدت الباحثة استبانة تتكون من ٢٠ فقرة.

النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة :

١- إن لمواقع التواصل الاجتماعي تأثيرًا سلبيًا على التحصيل الدراسي للأبناء في محافظة طولكرم، وبخاصة في حالات ازدياد ساعات الاستخدام.

٢- إن لمواقع التواصل الاجتماعي أثرا إيجابيا للتحصيل الدراسي لدى الأبناء في محافظة طولكرم، في حالة الاستخدام الإيجابي لهذه المواقع في خدمة العملية التعليمية، وتحت بصر أولياء الأمور وتوجيههم.

ودراسة **(محمد فهد الشلالدة، عبدالفتاح أمين ربعي ٢٠١٥)** بعنوان "الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية وتهدف الدراسة إلى تعرُّف واقع هذه الجريمة في فلسطين وملاحقتها، وتعرُّف التشريعات التي تنظم تجريم وملاحقة هذه الجرائم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعرُّف ثغرات ملاحقتها وكيفية تطوير التشريعات الوطنية خدمة لهذا الغرض، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وعدد صفحاتها ٢٧.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١- سيطرة دولة الاحتلال الإسرائيلي على الفضاء الإلكتروني الفلسطيني وهي تعد أكبر مرتكب للجرائم الإلكترونية على الأراضي الفلسطينية دون المقدرة على صد ذلك.

٢- أن الانقسام الفلسطيني يقف عائقا أمام متابعة وملاحقة الجرائم الإلكترونية بين جناحي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

موقع الدراسة الراهنة في ضوء الدراسات السابقة:

١- أجمعت هذه الدراسات وتحدثت جميعها بموضوع مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت.

٢- إن الجرائم الإلكترونية والحاسوب والإنترنت أصبحت منتشرة بشكل كبير وموسع حسب ما ذكر بالدراسات السابقة.

٣- حسب ما ذكر أيضا بالدراسات السابقة إن موضوع الجرائم الإلكترونية يعد من الجرائم المستحدثة.

سادسًا- (الإجراءات المنهجية)

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات جامعات محافظة بيت لحم جامعة فلسطين الأهلية والبالغ عددهم (٢٠٦٧) طالبا وطالبة، وجامعة بيت لحم والبالغ عددهم (٢٨٢٠) طالبا وطالبة ، وجامعة القدس المفتوحة والبالغ عددهم (٣٥٠٠) طالب وطالبة، وبذلك بلغ مجموع مجتمع الدراسة (٨٣٨٧) من جميع طلاب وطالبات محافظة بيت لحم.

أسباب اختيار مجتمع الدراسة:

١- قرب الباحثين من مجتمع الدراسة، وسهولة الوصول إليه.

٢- سهولة جمع البيانات من مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة:

استعان الباحثون بالعينة الطبقية العشوائية لتطبيق أداة الدراسة عليها ، ولقد تم اختيار مجموعة من طلاب وطالبات جامعات محافظة بيت لحم (جامعة فلسطين الأهلية، وجامعة بيت لحم، وجامعة القدس المفتوحة) والبالغ عددهم (١٥٠).

العينة الطبقية العشوائية:

تعني تقسيم المجتمع إلى طبقات أو فئات وفقا لخاصية أو متغير معين ومن ثم اخذ عدد متساوٍ من العناصر من كل طبقة أو فئة من فئاته بغض النظر عن التفاوت بين حجم هذه الطبقات أو الفئات. (سعيد التل وآخرون، مناهج البحث العلمي، ٢٠٠٦، ص٢٠٢).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه المنهج الأكثر ملاءمة لخدمة الدراسة؛ حيث إن الباحثين استخدموا أدوات الدراسة كي تساعدهم على تحليل ووصف أثر زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الجرائم الإلكترونية.

المنهج الوصفي التحليلي: يعمل المنهج الوصفي التحليلي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا وكميا فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة ويبين حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (حمد، المشيوخي، ٢٠٠٢، ص ٧٩).

أدوات الدراسة:

بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الدراسة قام الباحثون بتصميم أداة الاستبيان؛ للحصول على نتائج الدراسة.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة عن طريق حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا حيث بلغ معامل الثبات الكلي 0.931 ذلك يتمتع الاستبيان بدرجة عالية من الثبات كما يظهر في الجدول التالي:

المحور	معامل الثبات كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	حجم العينة
الدرجة الكلية	٠.٩٣١	٣٥	١٤٧

صدق الأداة:

أولًا- صدق المحكمين:

لقد قام الباحثون بعرض أداة الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وقد وضعوا ملاحظاتهم، وتم أخذها بعين الاعتبار وخرجت الاستبانة بصورتها النهائية على المبحوثين.

ثانيًا- صدق بيرسون كوريليشن:

تحليل البيانات:

تعتمد على التحليل الكمي حسب طبيعة الظاهرة المدروسة.

صعوبات الدراسة: وتتمثل في:

١- صعوبة الحصول على مراجع للدراسات السابقة الأجنبية في الجامعات.

٢- ضيق الوقت والفترة الزمنية المخصصة لإنجاز الدراسة.

٣- عدم استجابة بعض المبحوثين في عملية تعبئة الاستبانات.

سابعًا- الجرائم الإلكترونية - رؤية تحليلية:

الجرائم الإلكترونية: من المتفق عليه أن إسباغ الوصف الإجرامي على سلوك معين، يتطلب تجريم هذا السلوك بقانون يصدر لهذه الغاية، ويتم ذلك عن طريق تدخل المشرع لإسباغ صفة الجريمة على سلوك معين بالنص على تجريمه وتحديد عقوبة لمرتكبه، ولا يجوز جعل فعل ما جريمة إلا إذا قرر له القانون مثل هذه الصفة، وقد حدث ذلك فعلا بشأن جرائم الحاسوب في الكثير من الدول وتحديدا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وفي الأردن أيضا، وفي مجال المسئولية الناشئة عن إساءة استخدام الحاسوب والإنترنت، لا تثار أية مشكلة فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية، فإذا تمت إدانة الشخص بأية جريمة جزائية أيا كانت درجتها – ارتكبت بوساطة أجهزة الحاسوب والإنترنت، أو على مكونات الحاسوب المادية منها وغير المادية، فإن هذا الحكم وحده يكفي للمطالبة بالتعويض عن الفعل الضار المرتكب، فالجريمة سواء أكانت إلكترونية أم غيرها تشكل دائما وأبدا فعلًا ضار يوجب التعويض عن الضرر الناجم عنه. (عايد الخلايلة، ٢٠٠٩، ص٨٦-٨٧).

ضحايا الجريمة الإلكترونية

حدد الإعلان العالمي بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٤٠/٣٤ الصادر في ١٩٨٥/١١/٢٩ مصطلح الضحية شاملا لكل من المجني عليه والمتضرر من الجريمة، ويقصد بالضحايا وفق الإعلان العالمي المشار إليه الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية والحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة.(مصطفى محمد موسى (أ)، ٢٠٠٩، ص١٠٩).

تجريم القوانين الوضعية للجريمة الإرهابية الإلكترونية:

أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وهو النظام الذي يهدف إلى تحقيق الأمن المعلوماتي ويكافح الجرائم المستحدثة التي تستخدم التقنية الإلكترونية الرقمية وشبكات المعلومات في نشاطها، وفي هذا الصدد نصت المادة السابعة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل شخص ينشئ موقعا لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، وهناك عناصر أساسية يقوم عليها الإرهاب الإلكتروني مثل أن يكون الإرهاب وسيلة لتحقيق غايات سياسية أو مادية، وأن يهدف إلى انتهاك حقوق الأفراد الفكرية والعقلية. (مصطفى محمد موسى (أ)، ٢٠٠٩، ص ١١٢-١١٣).

واقع الجرائم الإلكترونية في فلسطين.(محمد فهاد الشلالدة، عبدالفتاح أمين ربعي، ٢٠١٥، ص ٥-٦-٧).

تعاني دولة فلسطين من إشكاليات قانونية في المجال الجنائي تقوم على ازدواجية قوانين العقوبات المطبقة فيها بين شطري الوطن من جهة، ومن جهة أخرى بسبب قدم هذه القوانين؛ ففي الضفة الغربية (المحافظات الشمالية) يطبق قانون العقوبات الأردني لعام ١٩٦٠م غير شامل أية تعديلات أجريت عليه بعد عام ١٩٦٧، وفي قطاع غزة (المحافظات الجنوبية) يطبق قانون العقوبات الفلسطيني "الانتدابي" رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦م، وعلى الرغم من انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤م إلا أن هذا المجلس والذي أعيد انتخابه في العام ٢٠٠٦م إلا أنه لم ينجح في إقرار قانون عقوبات موحد وحديث يجاري العصر فاكتُفِيَ بإقرار مشروع قانون العقوبات الفلسطيني بقراءته الأولى بتاريخ :١٤ /٤ / ٢٠٠٣م.

تجريم الجرائم الإلكترونية:

خلت قوانين العقوبات القديمة والتي لا زالت مطبقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من نصوص صريحة تبين أفعالًا محددة توصف اليوم بالجرائم الإلكترونية؛ لأن عمر تلك القوانين أكبر بكثير من التواريخ الذي دخلت فيه خدمات الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر والهاتف وغيرها من هذه التقنيات الخدمة الفعلية للبشر، وكون أن شرعية العقوبة القائمة على مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني تستوجب عدم القياس وتبنى على اليقين وليس التأويل والشك، لهذا من المفيد أن نعرف كيف يتم التصدي لهذه الجرائم في فلسطين، فقد أصدرت فلسطين بعض القوانين الخاصة التي أشارت من خلالها إلى بعض الجرائم الإلكترونية ضمن نصوص بسيطة يمكن تسميتها بالنصوص الخجولة والمتناثرة هنا وهناك، وهذه النصوص لطالما تعطش إليها العاملون في النيابة العامة لعلها تخفف من الضغوط المجتمعية وقامت الدعاوى على مرتكبيها، فكانت هذه النصوص والرسمية التي تطالبهم بملاحقة هذه ألجارمشوا سيدة الموقف عند ملاحقة هذه الجرائم، فاستندت إليها النيابة العامة وقضت بأحكامها المحاكم ويقف على رأس هذه القوانين القرار بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩م بشأن الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات، والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٦م بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية. (محمد فهاد الشلالدة، عبدالفتاح أمين ربعي، ٢٠١٥، ص ٨-٩).

جماعات الشبكات الاجتماعية الإفتراضية والجرائم الإلكترونية:

يعد العصيان المدني الإلكتروني، بديلا عصريا أو على الأقل مؤازرا للاحتجاج المدني للذين يودون مشاركة المتظاهرين، ولكنهم يؤثرون السلامة على المشاركة في التظاهرات الفعلية في الشوارع والميادين العامة؛ حيث يحاكي العصيان المدني وهو شكل من أشكال الضغط غير العنيف على المؤسسات الحكومية أو الرسمية ما يحدث في الشارع دون إحداث خسائر مادية، مقارنة بما يحدث على أرض الواقع، فبينما يقوم المتظاهرون بسد المداخل والمخارج والممرات، لمنع تدفق المسئولين، يعترض ناشطو

العصيان الإلكتروني على التدفق المعلوماتي لمختلف الهيئات لشلها وتعطيلها، وهو ما يحدث ضغطا ماليا، لا يمكن للتظاهر البشري في الشارع أن يحدثه. (مصطفى موسى (ب)، ٢٠٠٩، ص ٩٨).

أسباب انتشار الجريمة الإلكترونية:

تختلف الجريمة الإلكترونية عن الجريمة التقليدية في محلها وخصائصها كما سوف نرى لاحقا، لذا لا بد أن تكون الأسباب والدوافع لارتكابها مختلفة كذلك عن أسباب ودوافع الجرائم التقليدية. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب غاية التعلم التي تتمثل في استخدام الكمبيوتر والإمكانات المستحدثة لنظم المعلوماتية. وهناك سبب آخر وهو وجود رغبة هؤلاء المجرمين في تحقيق الثراء السريع. بالإضافة إلى الانبهار والشغف بالإلكترونيات والإنجاز التقني، وأخيرًا قد تكون الأسباب الشخصية دافعة لانتشار هذه الجرائم. (غنية الباطني، ٢٠١٥ ، ص٢٥).

أسباب الجريمة على المستوى الفردي. (ذياب موسى البداينة،٢٠١٤، ص ١٢).

- **البحث عن التقدير:** هناك بعض الجرائم الإلكترونية التي يرتكبها شباب طائشون وصغار السن، وذلك من باب التحدي، وحب الظهور في الإعلام، وغالبا ما تتوقف هذه الفئة عن مثل هذه السلوكيات في عمر لاحق بعد سن العشرينات.
- **الفرصة:** لقد وفرت التقنيات الحديثة والإنترنت فرصا غير مسبوقة لانتشار الجريمة الإلكترونية، والفرصة تنتج الجريمة ولتعب البيئة وترتيباتها دور كبير في إنتاج الجريمة.

النشاط الروتيني: يمكن تفسير زيادة ضحايا الجريمة الإلكترونية من خلال التغييرات في أنشطة الناس الروتينية في الحياة اليومية، فمع ظهور شبكة الإنترنت فقد تغيرت طريقة الناس التي يتواصلون فيها أو يتفاعلون مع الآخرين في العلاقات

الشخصية والترفيه والتجارة، وكذلك التغيرات في أنشطة الناس الروتينية مثل استخدام النت وشبكات التفاعل الاجتماعي.

تصنيف وأشكال الجرائم الإلكترونية. (أمير يوسف، ٢٠١٠، ص٥٠).

اختراق الأمن المادي: ومن أبرز تلك الاختراقات الاحتيال بمخلفات التقية والاحتيال بالالتقاط السلكي، والاحتيال باستراق السمع.

١- **اختراق الأمن الشخصي للأفراد:** ومن أبرز تلك الاختراقات الاحتيال بانتحال شخص مفوض، والهندسة الاجتماعية، والإزعاج والتحرش وقرصنة البرمجيات.

٢- **اختراق الحماية الخاصة بالاتصالات وأمن البيانات:** ومن أبرز تلك الاختراقات الاعتداء على البيانات والاعتداء على البرمجيات.

٣- **الاعتداء على عمليات الحماية:** ومن أبرز تلك الاعتداءات غش البيانات والاحتيال على بروتوكولات الإنترنت، والتقاط كلمات السر والاعتداء باستغلال المزايا الإضافية.

ثامنًا- نتائج الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير الجنس.

النتيجة: تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير الجنس.

يرى الباحث أن هناك اتفاقًا ما بين الذكور والإناث على أن الجرائم الإلكترونية تشكل ضررًا للمجتمع، وأن زيادة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي تشكل عاملًا أساسيًّا من العوامل المؤدية لزيادة الوقوع في الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

الفرضية الثانية : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في " **زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية** " تعزى لمتغير **السنة الدراسية.**

النتيجة: تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في **زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**"تعزى لمتغير**السنة الدراسية.**

يرى الباحث أن عدم وجود فروق يُعزى لمتغير السنة الدراسية (سنة أولى، سنة ثانية، سنة ثالثة، سنة رابعة) في الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الإلكترونية، ويعود ذلك إلى التشابه في الوعي لدى طلبة الجامعات سواء في السنة الدراسية الأولى أم الثانية أم الثالثة أم الرابعة تجاه استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيره على الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير**الجامعة.**

النتيجة: تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية** "تعزى لمتغير **لجامعة.**

ويرى الباحث أنه ليس هناك اختلاف بين الجامعات الفلسطينية بمحافظة بيت لحم (جامعة بيت لحم، وجامعة القدس المفتوحة، وجامعة فلسطين الأهلية)، وذلك لتشابه النظام التعليمي في الجامعات الفلسطينية كافة بالإضافة إلى وقوع كافة الجامعات تحت إطار قانوني موحد، وتشابه نظرة جميع القائمين على هذه الجامعات إلى سلبيات الجرائم الإلكترونية وضرورة مواجهتها بشتى الطرق والوسائل.

الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير **مكان السكن.**

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير **مكان السكن.**

ويرى الباحث أن الوقوع في الجرائم الإلكترونية في محافظة بيت لحم لا يتاثر بمكان السكن سواء كان (مدينة، أم قرية، أم مخيم)؛ وذلك نظرا للتوافق الحاصل تجاه الجرائم الإلكترونية من وجهة نظرهم وتأكيد جميع أفراد

المجتمع على الآثار السلبية لهذا النوع من الجرائم على المجتمع بغض النظر عن التوزيع الجغرافي لهم.

الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية** "تعزى لمتغير **الحالة الاجتماعية.**

النتيجة: تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05% في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير **الحالة الاجتماعية.**

وقد لاحظ الباحث في نتيجة التحليل أن هناك فروقًا لصالح الأعزب والمطلق في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، ونشير إلى أن هناك دوافع إلى ارتكابهم الجرائم الإلكترونية؛ حيث إن المطلق يبحث عن مخرج بعد مثلا حصول حالة الطلاق أو بدافع الانتقام من خطيبته، وأيضا الأعزب قد يرتكب الجريمة الإلكترونية بدوافع الحصول على المال أو دوافع سلوكية غريزية.

الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**"تعزى لمتغير **نوع الأسرة.**

النتيجة: تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في

"**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية** " تعزى لمتغير **نوع الأسرة.**

ويرى الباحث أن نوع الأسرة سواء كانت ممتدة أم نووية أم مركبة لا يشكل فارقًا في إمكانية الوقوع في الجريمة الإلكترونية؛ وذلك لأن المراقبة والتنشئة الاجتماعية الصحيحة غير مرتبطة بنوع الأسرة، حيث إن تعدد الأفراد في الأسرة الممتدة يسهم في تشديد الرقابة على الأفراد، أما في الأسرة النووية فقد يكون للأبوين بالإضافى إلى الوازع الديني الفردي الدور الكبير في الحد من الوقوع في الجريمة الإلكترونية.

الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير عدد ساعات الجلوس على مواقع التواصل الاجتماعي

النتيجة: تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير عدد ساعات الجلوس على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويرى الباحث أن مستوى زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسه على الجرائم الإلكترونية لا يختلف باختلاف مدة الجلوس على مواقع التواصل الاجتماعي؛ وذلك لأن مرتكب الجريمة الإلكترونية قد لا يحتاج إلى وقت طويل للقيام بجريمته، فقد يقوم بذلك خلسة وغيره يقضي أوقاتًا

طويلة على مواقع التواصل الاجتماعي دون ارتكاب أي نوع من الجرائم الإلكترونية.

الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم** الإلكترونية"تعزى لمتغير مجال استخدامك لمواقع التواصل الاجتماعي.

النتيجة: تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي 0.05 % في "**زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الجرائم الإلكترونية**" تعزى لمتغير مجال استخدامك لمواقع التواصل الاجتماعي.

إن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من طلبة جامعات محافظة بيت لحم يرون أن زيادة الإقبال على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يؤدي دورا مهما في انتشار الجرائم الإلكترونية، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى تشابه الظروف البيئية والاجتماعية والتعليمية لهم.

التوصيات:

١- نشر الوعي في المجتمع الفلسطيني حول مخاطر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت وبخاصة على فئة الشباب سواء الإناث أم الذكور.

٢- ضرورة تفعيل القانون الخاص بالجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني وضرورة تطبيقه.

٣- يجب أن تكون هناك عقوبة رادعة على مرتكبي الجرائم الإلكترونية؛ حتى يكونوا عبرة لغيرهم وللحد من هذه الجرائم.

٤- عمل المؤتمرات والندوات باستمرار وضرورة مشاركة الأهالي فيها من أجل توعيتهم بضرورة متابعة ومراقبة أبنائهم في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

٥- ضرورة قيام وسائل الضبط الاجتماعي المختلفة، مثل: الأسرة، والمدرسة، والجامعات بدورهم في الحد من ارتكاب هذه الجرائم.

المصادر والمراجع

١- باطلي غنية (٢٠١٥): **الجريمة الإلكترونية**، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر.

٢- البداينة ذياب (٢٠١٤): ورقة علمية بعنوان الجرائم **الإلكترونية: المفهوم والأسباب**، كلية العلوم الإستراتيجية، عمان.

٣- الخلايلة عايد (٢٠٠٩): **المسئولية** التقصيرية **الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

٤- الشلالدة محمد ربعي عبدالفتاح (٢٠١٥): **الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية القانون، جامعة جرش.

٥- عبدالجواد، مصطفى، (٢٠٠٩): نظرية **علم الاجتماع المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

٦- علي ليلة وآخرون، (٢٠١٠): **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

٧- موسى مصطفى (٢٠٠٩): **الإرهاب الإلكتروني** (أ)، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، مكتبة جامعة القدس.

٨- موسى مصطفى (٢٠٠٩): **التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية** (ب).

٩- هلال ناجي (٢٠١٥): **الجرائم المستحدثة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠- يوسف أمير(٢٠١٠): **الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت**، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق، الإسكندرية.

المراجع الإلكترونية:

١- محمد فهد الشلالدة، عبدالفتاح أمين ربعي (٢٠١٥): **الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية:** تم استرجاعها للدراسة يوم السبت الموافق ٢٠١٨/٣/٣١ الساعة ١٠ مساء عبر الرابط الآتي:

http://criminallaw.alquds.edu/images/researches/arabic/electronic-criminallaw.pdf.

٢- البداينة ذياب، ٢٠١٤: تم الدخول يوم الثلاثاء الموافق ١٧-٤-٢٠١٨ الساعة ٧:٤٠ عبر الرابط التالي: https://goo.gl/1DEXAs.

٣- قرار بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧م بشأن الجرائم الإلكترونية تم استرجاعها يوم الخميس الموافق ٢٦ / ٤ / ٢٠١٨ عبر الرابط التالي:
http://www.madacenter.org/images/text_editor/CyberCrimesLawA.pdf

٤- عباس، حفصي (٢٠١٤_٢٠١٥) : **جرائم التزوير الإلكترونية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية تخصص شريعة وقانون من جامعة وهران، تم استرجاعها يوم الجمعة بتاريخ ٣٠ /٣ / ٢٠١٨ الساعة : ٥ مساء عبر الرابط التالي:

http://theses.univ-oran1.dz/document/61201663t.pdf

٥- نوال بنت علي محمد قيسي: **بعض جرائم الإنترنت الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت**، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق ٣٠/٣/ ٢٠١٨ عبر الرابط التالي:

http://libback.uqu.edu.sa/hipres/ABSA/absa10203.pdf

٦- رشا أديب محمد عوض (٢٠١٣/٢٠١٤): **آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي للأبناء في محافظة طولكرم من وجهة نظر ربات البيوت**، في جامعة القدس المفتوحة، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق ٢٠١٨/٣/٣٠ عبر الرابط التالي:

http://www.qou.edu/resources/fckFiles/File/Graduation%20Project%203.pdf

٧- محمد خليفة (٢٠١٢): **دراسة نقدية للإطار القانوني للجرائم الإلكترونية في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق ٢٠١٨/٤/٦ عبر الرابط التالي:

http://www.mas.ps/files/server/20142310131145.pdf

٨- تم الدخول يوم الأربعاء الموافق ١٤_٣_٢٠١٨، الساعة ١٠:٣٣، عبر الرابط الآتي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

٩- Vermon، Debley: (٢٠١١) Criminal Use of Social Media تم استرجاعها يوم الخميس الموافق ٤/١٢ /٢٠١٨ الساعة ٨ مساءً عبر الرابط الآتي:

https://www.nationalpublicsafetypartnership.org/clearinghouse/Content/ResourceDocuments/Criminal%20Use%20of%20Social%20Media.pdf

١٠- Eric Hall:(2014) Social networking and identity theft in the digital society تم استرجاعها يوم الخميس الموافق ٤/١٢ /٢٠١٨ الساعة ٩ مساءً عبر الدخول إلى الرابط الآتي:

https://pdfs.semanticscholar.org/9d32/5968f70c593436efca6cfc32708a838cbf55.pdf

Gary Gordon George, E. Curtis :(2000) The Growing Global Threat of Economic and Cyber Crime تم استرجاعها يوم الخميس الموافق ٤/١٢ /٢٠١٨ الساعة ١٠ مساءً عبر الرابط الآتي:

http://www.utica.edu/academic/institutes/ecii/publications/media/global_threat_crime.pdf

١١- Aaron Baloch (2016): Internet Rights and Legislation in Pakistan: A Critique on Cyber تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق ٤/١٣ /٢٠١٨ الساعة ٨ مساءً عبر الرابط الآتي:

http://www.netfreedom.pk/wp-content/uploads/2016/06/CSO-criticism-on-PECB-2016_IssuePaper.pdf

١٢- دراسة مقدمة للبرلمان في المملكة المتحدة من قبل وزير الدولة للشئون الداخلية (2010): Cyber Crime Strategy تم استرجاعها يوم الجمعة الموافق ٤/١٣ /٢٠١٨ الساعة ٨ مساءً عبر الرابط الآتي:

https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/228826/7842.pdf